"خدوه عالغول": إعدام ميداني بحق 16 شخصاً في يومٍ واحد بقرية فاحل بريف حمص

- على الحكومة الانتقالية السورية أن تضمن وصول عائلات الضحايا إلى نتائج التحقيقات التي قامت بها، من خلال إجراء محاكمات عادلة وعلنية وشفافة بحق مرتكبي الانتهاكات التي شهدتها القرية خلال كانون الثاني/يناير 2025

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

أيار/مايو 2025

"خدوه عالغول": إعدام ميداني بحق 16شخصاً في يومٍ واحد بقرية فاحل بريف حمص

على الحكومة الانتقالية السورية أن تضمن وصول عائلات الضحايا إلى نتائج التحقيقات التي قامت بها، من خلال إجراء محاكمات عادلة وعلنية وشفافة بحق مرتكبي الانتهاكات التي شهدتها القرية خلال كانون الثاني/يناير 2025

تحذير: التقرير أدناه يحتوي صور عنيفة في ملحق التقرير

1. مقدمة:

ضمن جهودها في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة حتى بعد سقوط نظام الأسد، تحققت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" (سوريون)، من وقوع حالات إعدام ميدانية بحق 16 شخصاً على الأقل في قرية فاحل، ذات الغالبية العلوية، شمال غرب محافظة حمص، في سياق حملة "تمشيط"، أي دهم وتفتيش، شهدتها البلدة بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2025، ويعتقد سكان القرية أن ما حدث كان "**لأسباب انتقامية بدوافع طائفية واضحة**".

وكانت عملية "التمشيط" يومها جزءاً من حملة أمنية أوسع، أعلنتها بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2025، بريف حمص الغربي، القوات الأمنية التابعة للحكومة السورية الانتقالية، بقيادة أحمد الشرع، قائد "هيئة تحرير الشام" (الهيئة)، التي حلت بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2025، والتي تسلمت السلطة في دمشق بعد إطلاقها العملية العسكرية "ردع العدوان"، مع فصائل معارضة أخرى، أدت إلى إسقاط نظام الأسد بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. وهدفت الحملة في الريف الحمصي إلى "ملاحقة فلول النظام وعدد من المهربين في ريف حمص الغربي".

كان من ضمن الـ16 شخصاً الذين تعرضوا للإعدام الميداني، 14 عناصراً في الجيش السوري السابق، أربعة منهم على الأقل ضباط متقاعدون، واثنان على الأقل، كانوا قد خضعوا لتسويات وضع في "مراكز التسوية" التي افتتحتها الحكومة الانتقالية في حمص. فيما كان اثنان مدنيان، أنزلا من حافلة متجهة إلى القرية، وإعدما ميدانياً على أساس الهوية، عندما تم التعرف على انتمائهما للطائفة العلوية بعد سؤالهما، بحسب الشهود، الذين تحدثوا إلى "سوريون" وطالبوا بعدم الكشف عن هوياتهم أو أية تفاصيل قد تدل عليها، خوفاً من أعمال انتقامية قد تطالهم من القوى الأمنية. لذا ارتأت "سوريون" استخدام أسماء مستعارة للدلالة عليهم عند اقتباس أجزاء من إفادتهم.

وكان العناصر القتلى الـ14، من ضمن 56 شخصاً، أكثرهم مدنيون، تمّ اقتيادهم من منازلهم من قبل القائمين على الحملة إلى ساحة في المنطقة تدعى "الكازية" محلياً، أفرج عن 35 مباشرة بعد تقديمهم مقابل مادي، فيما اعتقل سبعة منهم واقتيدوا إلى سجن حمص المركزي وأفرج عنهم بعد خمسة أيام، بعد مظاهراتٍ نظمها سكان القرية. وقد رافقت الحملة، بحسب الشهود، عمليات إطلاق نار كثيفة، وحالات "تعفيش" لمنازل، وممارسات عنيفة ومهينة بحق السكان خلال عمليات التفتيش. وفيما أكّد اثنان من الشهود مزاعم نسب الانتهاكات التي حدثت في فاحل إلى "الأمن العام" ومسلحون آخرون يعتقد انتمائهم إلى "هيئة تحرير الشام"، قادوا الحملة الأمنية، نسب حمزة قبلان، مدير العلاقات العامة بحمص، الانتهاكات إلى "مجموعات إجرامية"، قال أنها دخلت القرية بعد أن انتهت القوات الأمنية من الحملة وخرجت منها بعد "توقيف بعض الشخصيات ضمن لوائح محددة"، مضيفاً أن السلطات ألقت القبض على "مجموعة، تدور حولها الشكوك" بما يتعلق بعمليات القتل، دون أن يدلي بأي معلومات على علاقة بالمجموعة المذكورة.

ويتناقض تصريح السلطات، مع ما ورد في إفادة أحد مصادر هذا التقرير، سليم السيد، أحد سكان فاحل، الذي أكد أن ما قاله قبلان عن دخول أشخاص بعد خروج القوات الأمنية "**عارٍ عن الصحة، لأن المجازر تمت خلال فترة التفتيش وقوات الأمن كانت موجودة**".[1] وبينما تم تناول حادثة فاحل، على أنها "مجموعة عسكرية من فلول النظام الذين رفضوا تسليم أسلحتهم وتسوية وضعهم وتم تحييدهم على يد إدارة العمليات العسكرية"، نقل موقع "الجمهورية"، عن مسؤولين في "الأمن العام"، أن "القتلى كانوا عزلاً، جرى اعتقالهم وتصفيتهم خارج إطار القانون"، حيث أكد مصدران للموقع، "بأنّ مدير منطقة الحولة قال للأهالي بأنّ القتلى لم يسقطوا جراء اشتباكات بل تم إعدامهم، مؤكداً

[1] خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 22 شباط/فبراير 2025.

عدم مسؤولية فصائل منطقة الحولة عن الموضوع، وأنّ المجموعة المسؤولة عن الانتهاك لا تتبع للهيئة وجرى اعتقال 15 من أعضائها وستجري إحالتهم للقضاء".

ولم تكن قرية فاحل هي الوحيدة التي شهدت انتهاكاتٍ خلال الحملة الأمنية الموسعة، إذ تحققت "سوريون" من مقتل شخصين في قرية مريمين المجاورة، والتي ينتمي أهلها إلى الطائفتين المرشدية والعلوية، خلال حملة تفتيش يوم 23 كانون الثاني/يناير 2025 أيضاً، رافقتها شتائم طائفية وخطاب كراهية وتحطيم صور لشخصيات دينية للطائفة المرشدية، قام بتنفيذها "عناصر كانوا يرتدون زي الأمن العام ويرافقهم عناصر ينتمون لفصائل أخرى غير هيئة تحرير الشام"، بحسب شهودٍ من القرية، تحدث معهم موقع "سناك سوري"، وهو ما يخالف الرواية الرسمية التي تلت الانتهاكات، إذا كانت السلطات قد عزت الانتهاكات إلى "مجموعة إجرامية" انتحلت صفة أمنية، دخلت القرية بعد انسحاب القوة الأمنية منها.

وبناء على المعلومات الواردة في التقرير، توصي "سوريون" الحكومة الانتقالية السورية بأن تضمن وصول عائلات الضحايا إلى نتائج التحقيقات التي قامت بها، بما في ذلك من خلال إجراء محاكمات عادلة وعلنية وشفافة بحق مرتكبي الانتهاكات التي شهدتها فاحل بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2025؛ وكذلك إعادة تنظيم عمليات "التمشيط/التفتيش"، بما يضمن قانونيتها ويمنع تكرار هذه الانتهاكات، وعلى رأسها، عمليات القتل خارج نطاق القضاء بحق المدنيين، والعسكريين المتقاعدين والذين سلموا أسلحتهم أو أجروا تسويات، والمطلوبين منهم بموجب مذكرات، وذلك عن طريق تفعيل آليات رقابية جدية، تتابع عمل أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك الأمن العام.

من الجدير بالذكر، أن قرية تلدو، في منطقة الحولة، المجاورة لفاحل، كانت قد شهدت في أيار/مايو عام 2012، "مجزرة"، راح ضحيتها 108 شخصاً، بينهم 49 طفلاً، ارتكبتها قوات الحكومة السورية السابقة، بما في ذلك "الشبيحة" (مجموعات مسلحة غير نظامية)، وسط إصرار الحكومة أن "مجموعات إرهابية" هي من ارتكبت المذبحة.

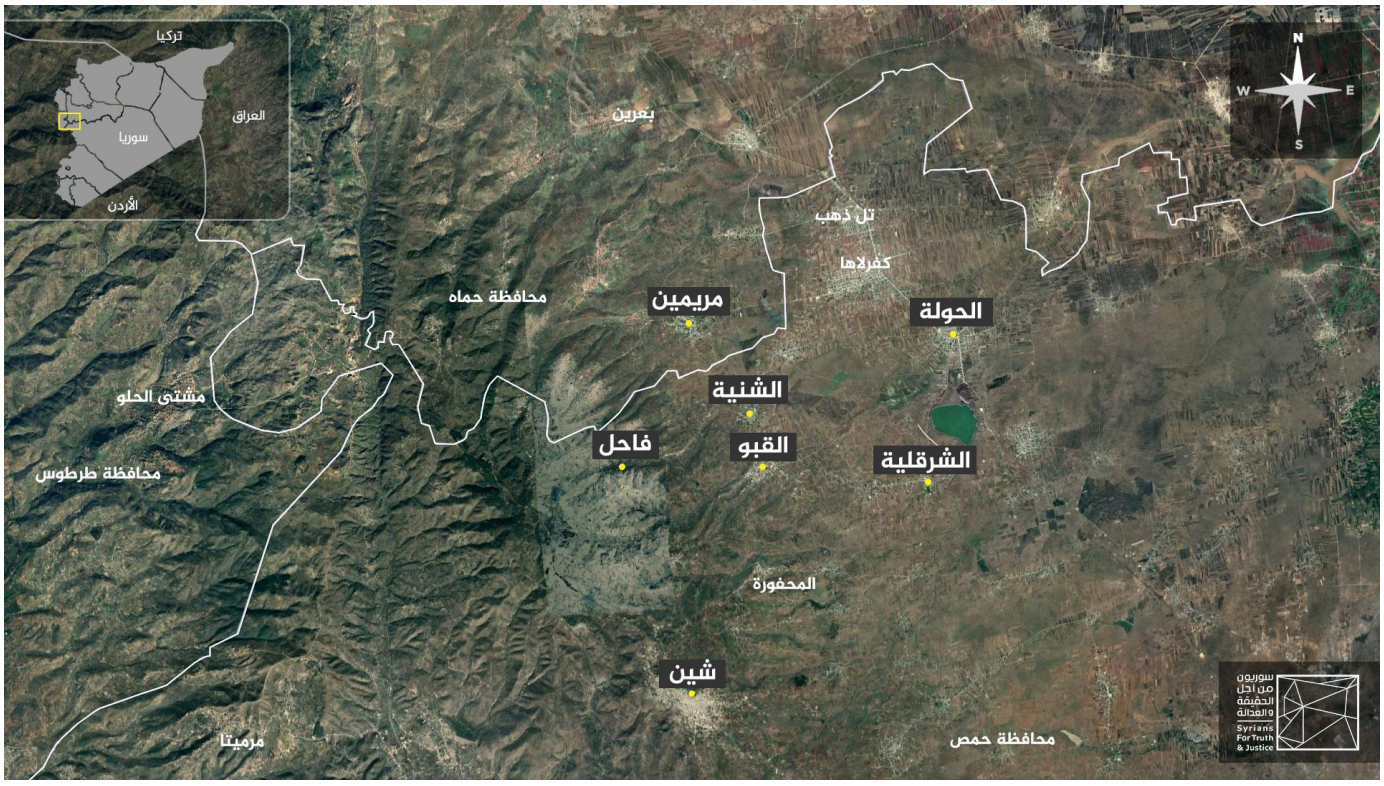

صورة رقم (1) - خريطة تظهر قرية فاحل والحولة وقرية الشنية وقرية القبو وقرية الشرقلية وقرية مريمين وقرية شين.

2. تفاصيل الحملة الأمنية:

قال عمر محمد، أحد سكان قرية فاحل، أنّه في في الساعة الـ9:30 من صباح 23 كانون الثاني/يناير 2025، دخلت القرية، من جهتها الشرقية، أرتال، تألفت من عناصر من "الأمن العام"، وقد تم التعرف عليهم من خلال لباسهم الأسود، وعناصر آخرون أشار إليهم بـ"الفصائل" و"هيئة تحرير الشام"، ارتدوا ملابس عسكرية مموهة والعتاد المألوف، الذي يظهرعلى مواقع التواصل الاجتماعي، مضيفاً أن أي من العناصر، جميعهم ملثمون، لم يعرف عن انتمائه خلال الحملة الأمنية. وكان ذلك، بعد أن قامت الأرتال بعملية "تمشيط" (حملة أمنية)، في قرية الشنية المجاورة لفاحل، وقرية القبو، وقرية الشرقلية المجاورة لها، وجميعها قرى علوية، وكذلك قرية مرمين.[2] ونوه عمر، أنه وفي يوم عملية التمشيط أيضاً، تواجد على مدخل القرية، حاجز عسكري عناصره من مسلحين من قرية الحولة المجاورة لفاحل. تابع عمر أن، الرتل، الذي ترافق دخوله للقرية مع إطلاق نار كثيف جداً، انقسم إلى قسمين، حافظا على التنسيق بينهما خلال العملية. اتجه قسم إلى مجلس البلدية، الواقع في بداية القرية، وطلب من رئيس البلدية مرافقتهم إلى آخر بيت فيها، وكان قد صعد في سيارة بمقدمة القسم الثاني من الرتل والذي كان يقوم بعمليات تفتيش المنازل، مضيفاً أن الأهالي انتظروا عمليات التفتيش في منازلهم ولم يتجرأ أي منهم على الخروج بسبب عمليات الترهيب باستخدام الأسلحة، وقد تضمنت **"إطلاق قذائف متوسطة وصغيرة، واستخدام سلاح دوشكا وسلاح مضاد طيران يسمى الـ 23، وضرب قنابل على مناطق زراعية فارغة"**. وهو ما أكده فهد سليمان، مدني آخر من القرية، الذي قال أن القوى الأمنية فرضت حظراً للتجول خلال الحملة الأمنية التي انتهت الساعة الـ5 عصراً، مضيفاً، **"وأي شخص يظهر على النوافذ يتم اطلاق النار عليه بهدف القتل".**[3]

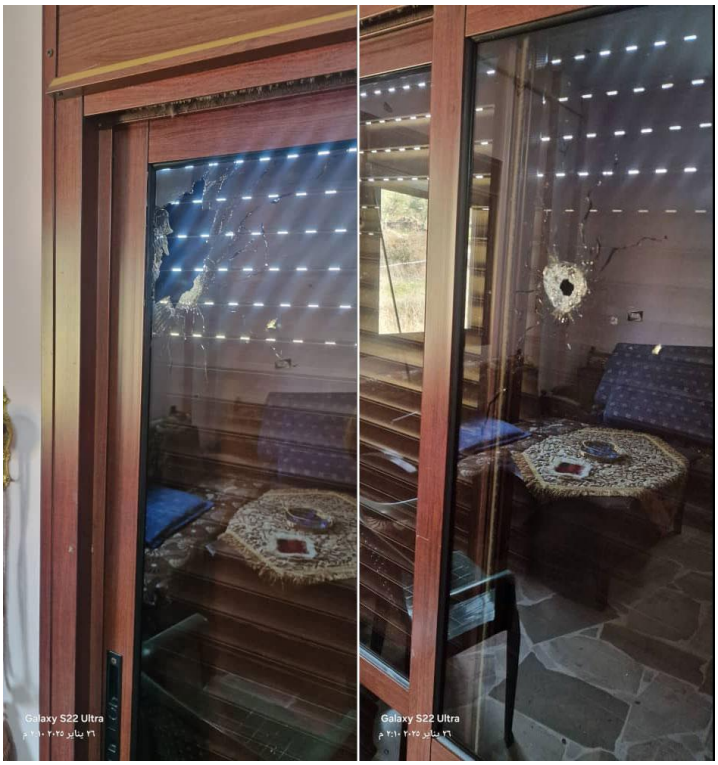

الصور رقم (2 و3)- حصلت عليهما "سوريون" من الشاهد عمر محمد، وهي لأثار اطلاق نار على منازل مدنيين خلال الحملة الأمنية في فاحل بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2025.

[2] خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 8 شباط/فبراير 2025.
[3] خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 16 شباط/فبراير 2025.

ووفقاً لعمر، رافقت عمليات التفتيش ممارسات عنيفة مثل الضرب وتوجيه الإهانات لسكان المنازل: **"دخلوا إلى منزل شخص مدني وقاموا بضربه إلى حد حصول كسور في جسده، يسمى هذا الشخص ج. محمد، ووجهوا إهانات لفظية إلى زوجته تتعلق بالشرف"**.

أكد فهد تفاصيل هذه الحادثة، الذي قال أن "ج. محمد" مدني ويمتلك معمل بلوك، وأنه عذب فيما ابتزت زوجته مادياً وتعرضت لاعتداء جنسي، قبل أن يعتقل ويؤخذ مع آخرين إلى منطقة الكازية:

> **"قاموا بتعذيبه بالأسلحة البيضاء وبشكل عنيف، وقاموا بتهديد الزوجة. وطلب منها (أحد العناصر) إخراج جميع ما يملكون من أموال. قامت بإعطاءه الأموال وأجهزة الخلوي للأب والابن وجهازها، وأثناء احضارها للأموال من غرفة النوم، ألقاها على السرير وقال لها : "اذا ما كنت شبيح ما بترقصيلي يعني؟"**.

قال فهد، أن مدنٍ ثان، اسمه "أبو علي ياسر" ويعمل ميكانيكي دراجات، كان قد دوهم منزله، وتعرض للضرب والإذلال قبل أن يتم اقتياده إلى منطقة الكازية أيضاً، مضيفاً أن عدداً من منازل القرية كانت قد تعرضت "للتعفيش" (النهب)، من بينها منزل لمدني يسكن في دمشق، وآخر لطيار حربي، اسمه "عهد قاسم". وقد تحدث عمر عن الطيار المذكور، قائلاً أنه:

> **"ضابط طيار قام بعمليات عدائية بسلاح الجو ضد المدنيين وكان قد هرب في وقت سابق بعد سقوط النظام ولم يكن موجود في بيته أو في القرية. ما حدا زعل ع يلي عملوه ببيتو لأنه كان ضابط طيار وقتل المدنيين"**.

الصورة رقم (4)-صورة يزعم أنها تظهر آثار التعذيب التي تعرض لها أحد الأشخاص في قرية فاحل خلال عملية التمشيط بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2025. المصدر: حساب المستخدم "نضال حمادة" في فيسبوك.

وأسفرت الحملة الأمنية في فاحل، عن اعتقال **56 شخصاً**، من بينهم عناصر وضباط متقاعدون في صفوف الجيش التابع للنظام السوري السابق، واقتيادهم إلى منطقة الكازية، أعدم 14 منهم ميدانياً، واقتيد سبعة إلى سجن حمص المركزي وأفرج عنهم بعد خمسة أيام، أي بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2025، وأفرج عن 35 منهم مباشرةً، بعد ما دفع بعضهم المال أو قدم مقابلاً مادياً آخر، كانوا جميعهم قد **"تلقوا الضرب بمختلف الأدوات الحادة من قبل العناصر المسؤولة عن اقتيادهم وتجميعهم"**، وفقاً لعمر، الذي أضاف:

> **"كان وضع المدنيين مختلف عن وضع العسكريين الذين تمت تصفية أغلبهم، فالمدنيين كانوا يخلون سبيلهم مقابل دفع المال أو المصاغ الذهبي وفي إحدى الحالات أخذوا من أحد البيوت 14 عبوة زيت زيتون كبيرة، سعة 20 ليتر، في بعض الحالات عندما لا يتم الحصول على المال مقابل الإفراج عن الأشخاص المحتجزين عند الكازية كانوا يأخذون أغراض من أثاث المنزل وأدواته مثل: الشاشات أو جهاز مايكرويف".**

وكان السبعة الذين اقتيدوا إلى سجن حمص المركزي: علي نعيم سلوم، فريد عيسى صالح، رحيل سليمان فندي، غدير عبد الرحمن موسى، أحمد لؤي ابراهيم، شادي أحمد صالح، وريبال نورس سلوم، قد أكدوا بعد الإفراج عنهم، أنهم تعرضوا لـ**"درجات شديدة من التعذيب"**، وفقاً لما قاله فهد.

وقد تمكنت "سوريون" من تحديد الموقع في الصورة (الإحداثيات: 34.847892، 36.412634)، والذي تكرر ظهوره في فيديوهات من مظاهرات في قرية فاحل بتاريخ 14 شباط/فبراير 2025.

3. إعدام ميداني لـ16 شخصاً:

وفقاً لعمر وفهد، أعدم ميدانياً 14 شخصاً من معتقلي القرية، وكان بينهم أربعة ضباط متقاعدون، وهم عبد الكريم خليل محمد (60 عاماً، متقاعد منذ 10 سنوات)، حسان محمد موسى (عميد، 58 عاماً)، مهيب عبد الرحمن بدور (عميد، 55 عاماً)، وجميل أحمد بربر (عميد متقاعد منذ سنتين، 50 عاماً)، والضباط محمد رامي كامل عيسى (مقدم، 30 عاماً)، سميح شريف مرعي (عميد، 62 عاماً)، علي توفيق ضاحي (لواء بالاتصالات، 59 عاماً)، سليمان ابراهيم حميد (عميد، 53 عاماً)، يوسف أيمن ناصر (نقيب، 25 عاماً)، محمد أيمن ناصر (ملازم أول، 27 عاماً)، وسام شوكت محمد (ابن أخ عبد الكريم، نقيب في الشؤون الفنية، 38 عاماً)، محمود فيصل سليمان (نقيب، 25 عاماً)، وغياث رحيل موسى (عميد)، والمساعد عيسى فريد درويش. نوه عمر، أن:

> **"كل الضباط وصف الضباط العسكريين الذي تم قتلهم، كان بعضهم في مواقع إدارية وتنظيمية في الثكنات وبعضهم في مكاتب تدريب العسكريين في الكليات الحربية، وقاموا بإجراء التسوية في مركز التسوية الذي قامت إدارة العمليات وجهاز الأمن العام باستحداثه في القرية بعد سقوط النظام ومعهم بطاقات التسوية التي يتم توزيعها في مراكز التسوية".**

وكان من بين عناصر "التسوية" الذين قتلوا، الأخوين يوسف وأيمن ناصر، تم إعدامهما على الرغم من تقديم الجهات الأمنية تطميناتٍ لعائلتهما، وفقاً لعمر، الذي قال:

> **"عندما دخلوا إلى منزلهما اللذان يسكنان مع بعضهما فيه، قال لهما أحد العناصر: "لن يتم إلحاق الأذى بكما إذا لم يثبت عليكما شيء"، وأول ما قاموا به هو جمع الأجهزة الخلوية منهما ومن ذويهم وأخذوا**

منهم 5 أجهزة خلوية، والضابطين (يوسف ناصر وأخوه محمد ناصر) قاموا بعملية التسوية في وقت سابق بعد سقوط النظام ومعهما بطاقتا التسوية خاصتهما، وبدأوا عملية تفتيش المنزل وبعد الانتهاء من عملية التفتيش طلب منهم أحد العناصر الذهاب معه للتعرف على أجهزتهم الخلوية التي سبق أن تم أخذها منهم، وهنا بدأت أمهم بالصراخ لكي لا يأخذوا أبنائها، وهنا قال لها أحد العناصر: "نصف ساعة وسنعيدهم وهذا مجرد تحقيق بسيط".

وعن حيثيات عمليات القتل، قال عمر أن 13 من القتلى، من بينهم مدني، تم إعدامهم عند مفرق القرية، مشيراً إلى تعبيراتٍ كانت متداولة بين العناصر وهي "خدوه عالغول" و"سرحوا"، والتي قال أنها كانت "بمثابة أمر قتل". فيما أعدم محمود سليمان، مدرب في الكلية الحربية، خارج القرية بشكل وحشي، بحسب عمر، الذي قال:

"اقتاده عناصر الجهات الأمنية إلى قرية الشرقلية إلى مزرعة وأطعموه العشب وطلبوا منه النباح وتم قتله هناك في المزرعة وتم التمثيل بجثته، وعدد من الأشخاص الذين تم قتلهم كانوا قد أدخلوا سيخ معدني في عنقهم ثم كانوا يقومون بإطلاق النار بنفس مكان إدخال السيخ المعدني هذا ما شاهدناه عند تسليمنا الجثث".

وفي ذات اليوم أعدم ميدانياً، مدنيان من القرية، هما دريد نزيه أحمد، موظف في مؤسسة الكهرباء، و علاء غصن ابراهيم، مهندس في المصرف التجاري السوري، وفقاً لعمر الذي قال:

"هذان الشخصان كانا في طريقهما إلى القرية ضمن باص للنقل الداخلي، كان الباص كله نساء وهما الرجلان الوحيدان، وقبل توصيل الرجلين المدنيين إلى قريتهم فاحل ذهب سائق الباص لتوصيل زميلتهم في العمل إلى قريتها مريمين، وبعد توصيلها ومتابعة الباص طريقه باتجاه قرية فاحل لتوصيلهما، اعترضت الباص سيارة فيها مسلحين قرب مفرق مريمين وسألوا الرجلين عن طائفتهما، كونهما الرجلين الوحيدين في الباص، الذي بقية الركاب فيه من النساء قائلين لهما: "أنتما علويين؟" قال الرجلين: "نعم"، فقاموا بإنزالهم من الباص واقتيادهما بعد جوابهما أنهما من الطائفة العلوية إلى الاراضي الزراعية المجاورة لمفرق قرية مريمين (المكان الذي ركنت فيه سيارة فيها مسلحين)، وقاموا بقتلهما على الفور".

أكد فهد تفاصيل هذه الحادثة، ناقلاً عن سائق الحافلة التي أقلت الضحيتين تعرضه للتهديد، حيث أخبره الأفراد الذين طالبوا بنزول الضحايا بأن "لا تلتفت وتعود للوراء، حتى لا يتم قتلك مثلهم". وكانت قد تناقلت حسابات عديدة، على منصات التواصل الاجتماعي، خبر العثور على جثتي الضحيتين، في الموقع المشار إليه، أي مفرق قرية مريمين، مرفقةً مع صور للجثث.

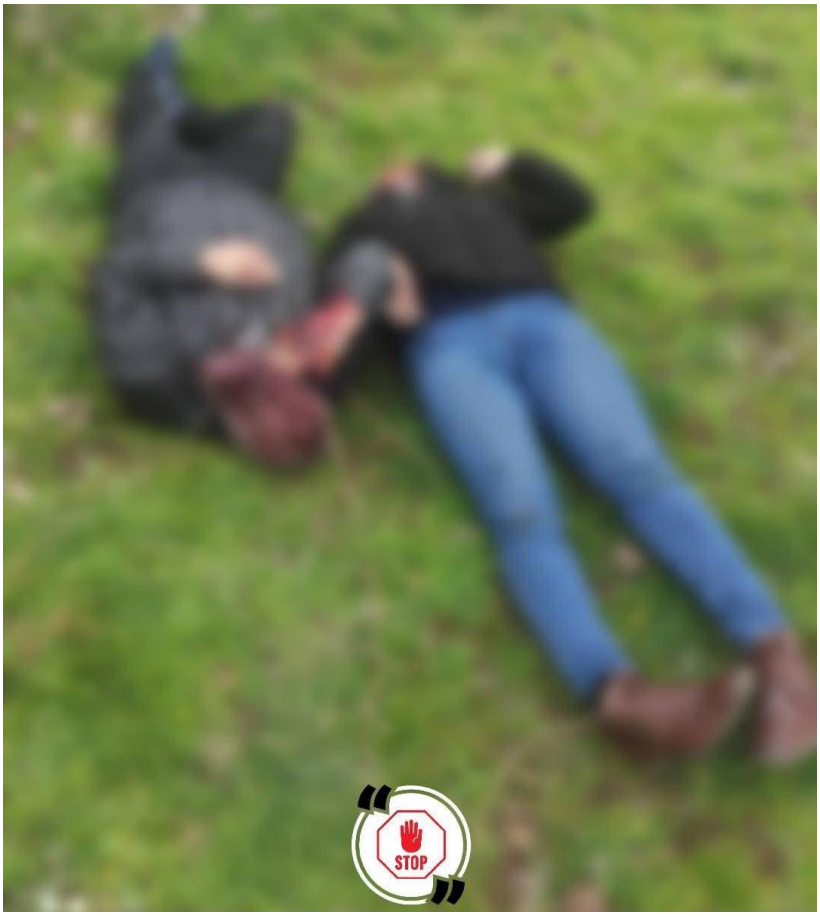

الصورة رقم (6)- تم تداولها من قبل عدد من مستخدمي منصة "إكس" (X)، على أنها لجثتي المدنيان دريد نزيه أحمد وعلاء غصن ابراهيم.

أما في حالة القتلى الـ14 الآخرين، قال عمر:

> **"عندما قدم أهالي قرية فاحل لاستلام جثثهم (في ذات يوم الحملة، 23 كانون الثاني/يناير 2025)، قام عناصر الهيئة بعدم السماح لهم باستلام القتلى تحت تهديد السلاح، وقام نفس العناصر بمنع وصول سيارات الإسعاف لأخذ جثث القتلى، وبقيت الجثث في مكانها عند مفرق القرية حتى اليوم التالي (24 كانون الثاني/يناير 2025)، حيث قام عناصر الهيئة (يومها)، بالسماح لأهالي القرية، وبعضهم من ذوي القتلى، باستلام جثث قتلاهم، حيث أتوا بسيارتين شحن متوسطتين نوع "كيا 4000" وتم نقل جثث القتلى إلى مدينة حمص، وعندما وصلت هاتين السيارتين المحملتين بالجثث إلى مدينة حمص، تمت مرافقتهما من قبل عناصر الهيئة المتواجدين في حمص (غير الذين قاموا بعملية التمشيط)، وتوزيعهم على أربعة مشافي في مدينة حمص: وهي الطبابة الشرعية، مشفى الوليد، ومشفى في الضاحية، والمشفى الوطني في حمص".**

وكانت "سوريون" قد حصلت على مجموعة من الصور لجثث الضحايا من الشهود الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير، أدرجت في الملحق أدناه.

4. فاحل بعد الحملة:

في جزء آخر من إفادته، قال سليم سيد، أحد سكان فاحل، أن أهالي القرية أقاموا عزاءاً جماعياً في ساحة قرب بلدية فاحل، لأكثر من أسبوع، منوهاً أن العزاء بهذا الشكل كان "**لأخذنا موقف من المجزرة التي حصلت بحق أشخاص من القرية**".

وبحسب ما قال سليم، لم تؤدي الإجراءات التي اتخذتها السلطات إلى استقرار الوضع في فاحل، بما في ذلك استحداث نقطة أمنية في بناء كان لفرع حزب البعث قديماً، أوجدت بعد زيارة قبلان إلى القرية بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2025:

> **"المسؤول المباشر عن الإشراف على هذه النقطة الأمنية هو شخص يدعى أبو خالد، الذي يعتبر مدير المنطقة الأمنية التابعة لمنطقة الحولة، ويليه في القيادة نقيب سابق منشق، يدعى محمود أبو عامر ... هذه النقطة الأمنية كانت في أول يومين لاستحداثها، ملتزمة بضوابط يمكن القول عنها ضوابط حسن الجوار. وبعد هذين اليومين، بدأ عدد عناصر هذه النقطة يزداد شيئاً فشيئاً، ويأتون بالسيارات ويقطعون الطرق في القرية ويشغلون أغاني فيها إشارات ودلالات وإهانات طائفية، ورغم كل ذلك فإن أهل القرية قابلوهم بكل ود مقابل أن تبقى القرية بأمان ولا تتكرر مجزرة فاحل مرة أخرى".**

إذ عاد التوتر إلى القرية، بتاريخ 14 شباط/فبراير 2024، عندما حاول عناصر من النقطة ذاتها اعتقال مدني، يعمل مزارعاً، لارتدائه "فلت" (جاكيت عسكري). روى سليم ما جرى يومها، قائلاً:

> **"تم توقيف نوار من قبل سيارة تابعة للنقطة الأمنية في الفرقة الحزبية وتم سؤاله عن اسمه وإذا كان عسكري أم لا. أكد لهم نوار أنه ليس عسكري وليس لديه سوى هذا اللباس الذي تبرع له أحد الأشخاص به، وتعالت الأصوات وطلبوا منه خلع اللباس ولم يقبل. ورفعوا الأسلحة عليه وطلبوا منه الذهاب معهم فرفض وقال: "اقتلوني هنا ولن أذهب معكم"".**

تراجع العناصر إلى النقطة، بعد تجمع الأهالي رفضاً لاعتقال نوار، ومن ثم عادوا إلى منازلهم، بعد تدخل وجهاء من القرية لتهدئتهم، وفقاً لسليم، الذي قال أنه وفي اليوم التالي للحادثة، تم فرض حظر تجول من خلال مسجد القرية من الساعة 12 ظهراً وحتى الساعة 12 مساءً، لم يلتزم به الأهالي، بعد سماعهم إطلاق نار كثيف، حيث هرعوا إلى الشوارع:

> **" خفنا أن يتكرر نفس مشهد التصعيد الأمني الذي حصل سابقاً خلال تفتيش 23 كانون الثاني/يناير 2025 ... عندما نزلنا إلى الشوارع، بدأنا برؤية شباب من القرية يوقفون العناصر المسلحة التي كانت تطلق النار بشكل كثيف ويقدر عددهم بـ 6 إلى 10 من المسلحين، ويحاولون إبعاد أهالي القرية عنهم، وقام شباب القرية بدفع المسلحين باتجاه النقطة الأمنية (في بناء الفرقة الحزبية)".**

نوه سليم أن المواجهة بين الأهالي والعناصر، بعضهم كانت على ملابسه شارة الأمن العام وبعضهم الآخر شارة القوات الخاصة، وإطلاق العناصر النار، تلا اعتقال أحد مدني القرية المعروفين، اسمه رامز سليمان، والذي أفرج عنه في ذات اليوم.

5. الملحق:

صورة لجثة الضحية عبد الكريم خليل محمد.

صورة لجثة الضحية سميح مرعي.

صورة لجثة الضحية علي توفيق ضاحي.

صورة لجثة الضحية يوسف أيمن ناصر.

صورة لجثة الضحية محمد أيمن ناصر.

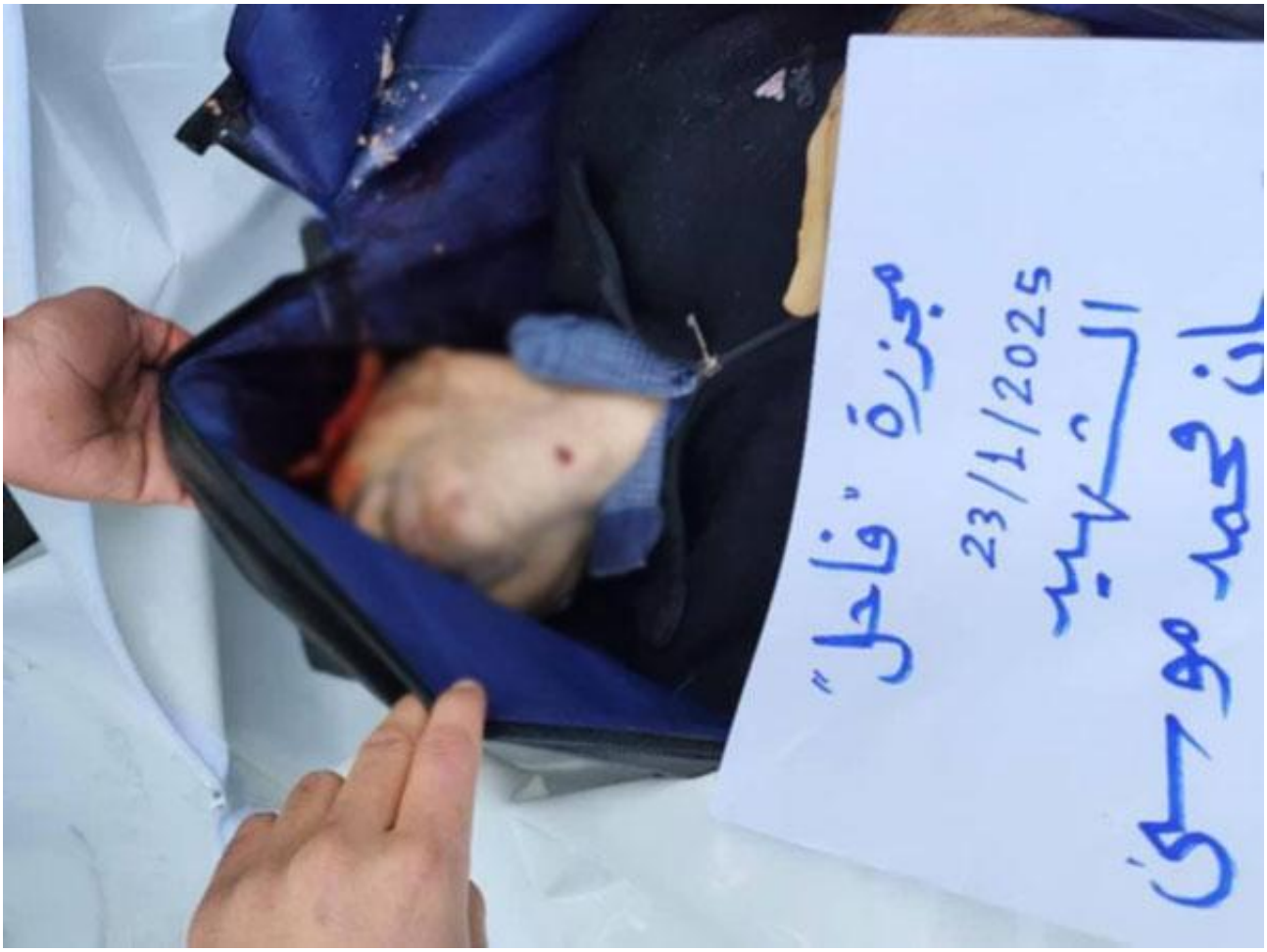

صورة لجثة الضحية حسان محمد موسى.

صورة لجثة الضحية عيسى فريد درويش.

صورة لجثة الضحية وسيم شوكت خليل.

صورة لجثة محمود سليمان، مدرب في الكلية الحربية، والذي أعدم خارج قرية فاحل.

صورة لجثة الضحية المدني دريد نزيه أحمد.

صورة لجثة الضحية المدني علاء غصن ابراهيم.

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.